بتكلفة ١٢,٥ مليون دولار

انشاء مصنع للحديد والصلب بالمنطقة الحرة بعدن

■.. عدن /سبأ

حددت المنطقة الحرة بعدن مساحة / ١٠٠ / الف متر مربع لاحدى الشركات الوطنية لانشاء مصنع للحديد والصلب في المنطقة الصناعية التابعة للمنطقة و بتكلفة ١٢ مليوناً و٥٠٠ الف دولا وأفادت النشرة الاقتصادية الصادرة عن المنطقة الحرة بان المشروع المزمع اقامته سيعمل بطاقة أنتاجية سنوية في مرحلته الاولى تصل الى ٤٠ الف طن من حديد التسليح ٠ ويتكون المشروع الاستراتيجي الذي ستنفذه الشركة الوطنية من عدة وحدات لانتاج الحديد والصلب بكافة انواعة ووحدات الغازات الصناعية والطبية ووحدات المعدات والتجهيزات الطبية ومعمل أنتاج / اللمبات النيون/ كمرحلة ثالثة من المشروع المذكور ٠

وأشارت النشرة الى ان أنتاج المشروع سيبدأ في أغسطس العام المقبل ٢٠٠٥ وأنه سيتم خلال المرحلة الاولى للمشروع استيعاب ١٥٠ عاملاً منهم ٦٠ عاملاً أجنبياً سيتم الاستعانة بهم خلال عام ونصف قبل أن يتم استبدالهم بعمالة محلية مؤهلة ٠

تأهيل مهندسي توزيع المنظومة الكهربائية في تسع محافظات

كتب/منصورشايع

يتأهل نحو (٣٢) مهندساً من منظومة التوزيع الكهربائية من (٩) محافظات في دورة تدريبية تنظمها وزارة الكهرباء خلال الفترة من الـ ٤ وحتى الـ ١٣ من ديسمبر الجاري.

وتهدف الدورة إلى رفع كفاءة المهندسين وتدريبهم على كيفية صيانة المعدات الكهربائية لرفع كفاءتها التشغيلية وكذا العاملين عليها على ضوء تطبيق التشغيل الآمن وقواعد السلامة المهنية ولضمان تأمين التشغيل المستمر دون انقطاع.

كما سيتعرف المشاركون في الدورة على أسس وقواعد التخويل لمهندسي منظومة التوزيع الكهربائية (٠,٤/١١/٣٣ ك . ف)، بالإضافة إلى الأمان الكهربائي من خلال حجم تأثير التيار على جسم الإنسان وطرق حساب مقدار التيار الناتج عن جهد الخطوة وجهد اللمس والأخطار الكهربائية على الإنسان، بالإضافة إلى التعرف على قواعد واحتياطيات العمل على معدات الجهد العالي والخطوات والإجراءات التشغيلية وقواعد واحتياطيات العمل على معدات الجهد المنخفض.

وستتطرق الدورة إلى الإجراءات والتدابير الوقائية في الشبكات الكهربائية بمختلف أنواعها وطرق الوقاية والحد من الحوادث والأخطار التي يتعرض لها الإنسان نتيجة التعامل مع الشبكات الكهربائية عن طريق التعرف على أدوات وقواعد الأمن والسلامة المهنية والالتزام بتنفيذها بكل دقة حفاظاً على سلامة الشخص وضمان استمرار التيار الكهربائي دون انقطاع، بالإضافة إلى التعرف على الخطوات والإجراءات التشغيلية للمعدات الرئيسية والأنظمة الرئيسية التابعة لها.

في ثلاثة أعوام:

ملياران و٨٧٠ مليون ريال إيرادات الاتصالات في عمران .. صعدة .. حجة

عمران/سبأ/..

ناقش اللقاء الموسع الذي عقد أمس بمحافظة عمران برئاسة الأخ يحيى محمد غوبر وكيل المحافظة المواضيع المتعلقة بالدفع بالعملية التنموية والخدمية بالمحافظة وسبل تطوير وتحسين الأداء العلمي في تشجيع الاستثمارات المحلية والبرامج التنفيذية في التنمية المستدامة في شتى المجالات الأنمائية ومنها مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتقنية المعلومات.

واستعرض المهندس مدير عام الاتصالات لمنطقة عمران ،صعدة ،وحجة الأنشطة والمهام والمشاريع المنجزة خلال الفترة من العام ٢٠٠٠م وحتى نهاية نوفمبر من العام الجاري حيث بلغ عدد المشاريع سبعين مشروعاً منها «٣١» سنترالاً و ٩ محطات اتصالات ريفية بسعة «٨٩٥٩١» خطاً هاتفياً موزعة على مناطق محافظات عمران ، صعدة، وحجة.

ونوه إلى الخطة المستقبلية تتضمن ثلاثين مشروعاً في هذا المجال.

وأشار مدير عام المنطقة إلى أنه تم تغطية جميع المناطق في هذه المحافظات بخدمة الاتصالات الجديدة «يمن موبايل» من خلال عشرة مشاريع بتكلفة مليار وسبعمائة وخمسة ملايين واربعمائة ألف ريال.

وقال : إن الخطة تتضمن تنفيذ «١٢» مشروعاً في مجال خدمة «يمن موبايل» بتكلفة أكثر من مليارين ريال.

هذا وقد حققت منطقة عمران ، صعدة ، حجة للاتصالات إيرادات خلال الأعوام الثلاثة الماضية وصلت إلى مليارين وثمانمائة وسبعين مليون ريال.

اقتصاديات عربية وعالمية

هزة قوية تواجه سوق الاسهم السعودية

■.. الرياض / سبأ

تعرضت سوق الاسهم السعودية الى هزة قوية وقاسية تسببت في تراجع موشرها ٤٤٦٩ نقطة وبنسبة ٤٨ر٥ ليغلق على ٧٧١١ نقطة ٠

وبهذا التراجع القاسي تكون السوق قد فقدت في ٤ ايام فقط ٦٦٢ نقطة واحدث ذلك تراجعا واضحا لمؤشر السوق الذي ارتفع بعد عطلة عيد الفطر وحتى الثلاثاء الماضي دون محطات توقف ملحوظة ٠ ووصف خبراء ماليون ما يحدث في السوق ب/ التصحيح القاسي/ بعد ان وصلت اسعار الاسهم الى ذروتها مع تاكيدهم على استمرار غلبة مفهوم المضاربة على مفهوم الاستثمار في السوق ٠

وقالوا ان بعض الاسهم ارتفعت الى مستويات فلكية دون مبررات استثمارية واضحة متوقعين ان تفيق السوق من كبوتها خلال ايام بدعم من شركات العوائد ذات الثقل الموثر في السوق ٠

ومن جانبه ارجع الخبير المالي بشر بخيت في تصريح نشرته صحيفة الوطن السعودية أمس اسباب هبوط المؤشر بالشكل الدراماتيكي الذي حدث الى ٣ عوامل اساسية اولها تاثر معنويات المتعاملين بتراجع اسعار النفط التي هوت ٢٠ منذ نهاية اكتوبر الماضي بالاضافة الى تاثر بعض المضاربين بالقرارات الايجابية التي اصدرتها هيئة سوق المال الخميس الماضي باصدارها ٣ لوائح تنظيمية ستحد من التلاعب والمضاربات الوهمية في السوق فضلا عن رغبة بعض المستثمرين بالبيع لجني الارباح بعد ان وصلت اسعار بعض الاسهم الى ذروتها دون مبررات استثمارية ونتيجة عوامل المضاربات ٠

وتراجع سهم /سابك/ الهابط ٨ر٦٢ الى ٧٩٥ ريالا وذلك بتنفيذ ١ر٨ مليون سهم للشركة بقيمة ١ر٥ مليار ريال وقد اثر تراجع/سابك / على قطاع الصناعة السعودية بشكل عام حيث هبط الى ٧ر٧٩ولم يستثن الهبوط الذي شمل الاسهم المدرجة كافة سوى الاحساء للتنمية الصاعد بنسبة طفيفة بلغت ٠ر٣٠ الى ان /سابك / تشكل اسهمها ٢٣ من القيمة السوقية للاسهم السعودية ويعد اكبر سهم في السوق ٠٠ كما تراجع قطاع الاسمنت ٦ر٠١ وتلاه الاتصالات بنسبة ٥ر٣٥ ثم الكهرباء ٤ كما تراجع قطاع البنوك ٣ر٨٧ والخدمات ٣ر٥٧ والزراعة ٢ر٧٦ ٠

الاجراءات العراقية بشأن دخول السيارات تربك التجار

■.. عمان /سبأ

اربك تقلب الاجراءات العراقية بفتح واغلاق الحدود العراقية مع الاردن في وجه السيارات المستوردة للعراق موديل ٢٠٠٠ فما دون عمل التجار خصوصا ان فترات السماح لتخفيف تكدس السيارات على الحدود ولحالات خاصة وانسانية ٠ وقالت مصادر حدودية ان قرار فتح واغلاق الحدود والسماح بتمرير عدد محدود من السيارات لم يات نتيجة لقرار عراقي رسمي بتعليق القرار الذي يمنع دخول هذه الموديلات من السيارات الى السوق العراقية٠

واضاف المصدر ان فترات السماح هدفت الى تقليل الازمة الخانقة التي يسببها تكدس السيارات على الحدود٠٠ موضحا ان اقرار فترات السماح جاء نتيجة لعلاقات شخصية تربط العاملين على الحدود في البلدين٠

يذكر بان الحكومة العراقية وعلى خلفية دراسة اعدت منذ ثلاث اشهر اتخذت موخرا قرارا يمنع استيراد السيارات من موديلات ٢٠٠٠ فما دون من جميع دول العالم٠

وقد بدأ الجانب العراقي تطبيق القرار منذ الرابع والعشرين من تشرين الثاني لهذا العام وذلك في ضوء تزايد المستوردات العراقية من السيارات بعد انتهاء مبررات الحصار الاقتصادي على العراق منذ نيسان ٢٠٠٣ الماضي٠

ال جي تفكر في استثمار ١١٠ ملايين دولار في بولندا

■.. وارسو (رويترز)

قالت صحيفة جازيتا وايبورجا ان شركة ال جي الكورية الجنوبية للالكترونيات تفكر في استثمار ما يصل الى ١١٠ ملايين دولار في مصنعها للتلفزيونات في بولندا.

ونقلت الصحيفة امس الاول عن جونج يون كيم مدير الي جي في اوروبا قوله ان هذا الاستثمار قد يتم على مرحلتين مما يسمح للمصنع الموجود في مدينة مالاوا الواقعة في وسط بولندا ببدء انتاج تلفزيونات تستخدم التكنولوجيا الحديثة لشاشات البلازما والكريستال السائل في عام ٢٠٠٦ وينتج المصنع حاليا تلفزيونات ذات شاشات تقليدية ويعمل به ١٥٠٠ شخص .

وقالت الصحيفة ان هذا الاستثمار قد يزيد عدد العاملين في المصنع الى المثلين .

التنمية المحلية.. قضية على طاولة المؤتمر الثالث للمجالس المحلية

د.عبدالسلام القيفي

استناداً الى تقديرات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٣م فإن تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المحليات قد تم عبر رصد أموال ضئيلة لا تتناسب والحاجات المجتمعية الفعلية التي تمكن من تغطية الفجوة بين معدلات التغطية بالخدمات العامة والسكان الذين لاتتاح لهم فرص الحصول على تلك الخدمات لأسباب عدة أهمها ضآلة النفقات الاضافية السنوية المتاحة للسلطة المحلية في تقديرات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٣م..

بلغت قيمة هذه الأموال الرأسمالية والاستثمارية حوالي (١٨,٧) مليار ريال وهي تمثل حوالي (٢,٨٪) من اجمالي النفقات العامة وقد توزعت مصادر هذه الموارد التنموية على النحو الآتي:

● الايرادات المحلية (١١,٦) مليار وبنسبة (٦٢٪) من اجمالي موارد التنمية المحلية.

● الدعم المركزي الرأسمالي (٣,٨٥) مليار وبنسبة (٢١٪) من اجمالي موارد التنمية المحلية.

● الموارد العامة المشتركة (١,٥٦) مليار وبنسبة (٨٪) من اجمالي موارد التنمية المحلية.

● الفوائض المرحلة في المحليات من أعوام سابقة (١,٦٨) مليار وبنسبة (٩٪) من اجمالي موارد التنمية المحلية..

والبيانات السابقة يتم قراءتها من وجهة نظر السلطة المحلية على النحو الآتي:

أ- ان الموارد المالية المتاحة لتمويل خطط التنمية (النفقات الرأسمالية والاستثمارية) زهيدة مما يؤدي الى ظهور الآثار السلبية المتمثلة في : تعثر العديد من مشروعات التنمية المحلية وترحيل العديد من المشروعات المحلية من عام الى آخر، تضخم التكاليف الرأسمالية والاستثمارية بسبب العاملين السابقين، عدم قدرة السلطة المحلية على اشباع الحاجات المجتمعية المتزايدة وبالتالي حرج السلطة المحلية وهي تواجه ضغوط مجتمعية ومطالب شعبية غير قادرة على تأديتها على نحو مرضي..

ب- ضآلة الموارد المالية المتاحة لتمويل خطط التنمية المحلية ترجع بدرجة أساسية الى:-

● **انخفاض حجم الايرادات المحلية.**

● انخفاض حجم التحويلات الرأسمالية المركزية (الدعم المركزي الرأسمالي والموارد العامة المشتركة).

وكنتائج لهذه القراءة سوف تتجه السلطة المحلية نحو المطالبة بزيادة حجم الموارد المالية المتاحة لها في اطار المحليات من جهة وزيادة حجم التحويلات الرأسمالية المركزية..

أما قراءة السلطة المركزية للبيانات السابقة فالمتوقع أن تكون على النحو الآتي:-

١- الدولة تتحمل النفقات الجارية للسلطتين المركزية والمحلية وهذه النفقات تستقطع حوالي (٦٩٪) من اجمالي النفقات العامة، كما تتحمل الدولة النفقات المتعلقة بالاقراض الحكومي والمشاركة الحكومية رأس مال المؤسسات وكذا تسديد القروض وهي تستقطع حوالي (٨٪) من اجمالي النفقات العامة.

٢- النسبة المتبقية من اجمالي النفقات العامة ومقدارها حوالي (٢٣٪) مخصصة للنفقات الرأسمالية والاستثمارية وهي توزع كالآتي:-

● نفقات رأسمالية واستثمارية للسلطة المحلية وتمثل كما سبق (٢,٨٪) من اجمالي النفقات العامة.

● نفقات رأسمالية واستثمارية للسلطة المركزية وتمثل حوالي (٢٠٪) من اجمالي النفقات العامة وهذا التوزيع تقتضيه طبيعة المشروعات الرأسمالية المركزية التي تحتاج الى رصد مبالغ مالية كبيرة كونها بالمقارنة بالمشروعات المحلية مشروعات عملاقة واستراتيجية تخدم أكثر من محافظة وقد تمتد آثارها ومنافعها لتشمل البلاد كلها كما هو الحال بالنسبة لمحطات توليد الطاقة الكهربائية وغيرها.

وكنتاج لهذه القراءة المتوقعة من قبل السلطة المركزية فانها سوف تتجه للبرهنة على أن محدودية الموارد المتاحة للموازنة العامة هي العائق الذي يحول دون رصد مبالغ مالية كبيرة لصالح التنمية المحلية...

وهذا يثير الموقفين المتباينين السابقين التساؤلات الآتية:-

١- ماهي الحدود الممكنة لزيادة الايرادات العامة؟

٢- كيفية الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للموازنة العامة للدولة؟

- حدود النمو في الايرادات والنفقات العامة:

في أي دولة تسير وفق اقتصاد السوق كحالة الجمهورية اليمنية ليست الايرادات العامة إلا جزءاً من الناتج القومي الذي يصنعه المجتمع وكلما ارتفع حجم هذا الناتج ارتفعت الايرادات العامة والعكس صحيح كما أن النفقات العامة للدولة هي انعكاس لدرجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي..

والحقيقتين السابقتين المتعلقتين بالايرادات العامة والنفقات العامة يترتب عليها ضمنياً قيدين رئيسيين يحكمان الموازنة العامة للدولة في أي مجتمع وهما:

١- قيد منحنى الوفر: ومضمونه أن الدولة ترفع معدلات الضرائب الى النقطة التي تحقق أعظم ايراد كلي ممكن وبعد هذه النقطة يؤدي رفع معدل الضريبة الى تناقص الايرادات العامة بسبب تراجع الاستثمارات ونزوحها الى خارج الحدود بسبب انخفاض الأرباح الناتج عن ارتفاع معدلات الضريبة.

٢- قيد «المرض الهولندي»: ومضمونه أن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (ارتفاع حجم النفقات العامة) والذي يتم تمويله من مصادر ريعيه (البترول والقروض.. الخ) يؤدي الى توسيع القطاعات الخدمية وتقلص القطاعات السلعية (استيراد السلع الزراعية والصناعية من الخارج) وهذا يؤدي الى تشوهات هيكلية في الاقتصاد تؤثر على النمو في الأجل المتوسط والطويل وعندما يكون التوسع في القطاعات الخدمية مركزاً بدرجة رئيسية ويغذي بشكل أساسي من خلال القطاعات الخدمية الحكومية فان انكماش العائدات الريعية في المستقبل سيترتب عليه نشوء المشكلة المالية المتعلقة بعجز الموازنة العامة ولان الاقتراض العام علاج مؤقت لهذا العجز لايتصف بالديمومة لأن آثار خدمة الدين تسهم في تلاشي الآثار الايجابية قصيرة الأمد للدين العام فان السياسة المالية تتجه الى سد ذلك العجز عن طريق الاصدار النقدي الجديد كوسيلة حتمية لامفر منها وهو مايعني ضمنياً تخفيض في جودة السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة الحكومية لأن هذه الوسيلة في التمويل ليست سواءً تخفيضاً لقيمة الأجور والمرتبات والنفقات السلعية والخدمية ونفقات الصيانة وغيرها من النفقات أي أن الحكومة وهي تجد أن من المستحيل طرد العمالة الحكومية تلجأ الى المحافظة على القيمة النقدية لمخصصات الأجور مع تخفيض القيمة الحقيقية لتلك الأجور تخفيضاً كبيراً بحيث يصبح أجر الموظف أجراً لموظفين أو أربعة أو خمسة وهكذا.

ونستنتج مما سبق أن حدود النمو في الايرادات والنفقات العامة تعتمد على الشرطين الآتيين:-

١- أن لايتجاوز الانفاق العام الجاري الايرادات العامة غير الريعية (الايرادات الضريبية)..

٢- أن يتم تخصيص العائدات الريعية (عائدات البترول+ القروض والمساعدات) للنفقات الرأسمالية والاستثمارية..

والانفاق العام الجاري يمثل كما سبق القول حوالي (٦٩٪) من اجمالي النفقات العامة، في حين أن الايرادات العامة غير الريعية (الايرادات العامة الاجمالية ناقصاً القروض والمساعدات وعائدات البترول والتمويل التضخمي) تمثل حوالي (٢٣٪) من النفقات الجارية فكيف يمكن تغطية بقية النفقات الجارية ان تم الالتزام بالشروط الأولى من شروط حدود النمو في الايرادات والنفقات العامة؟

فاذا خصصت الحكومة النسبة المتبقية من الايرادات العامة (الايرادات الريعية) وهي تمثل حوالي (٧٧٪) من اجمالي النفقات العامة لصالح النفقات الرأسمالية والاستثمارية والتمويلية والتي تمثل حوالي (٣١٪) فقط من اجمالي الانفاق العام.. فاين تذهب بالايرادات الريعية المتبقية؟ وماذا عن الآثار السلبية التي ستلحق بقطاعات التنمية البشرية (التعليم، الصحة،..الخ) من جراء هذه السياسة؟وهل سينظر الى هذه القطاعات كقطاعات للنفقات الجارية أم ستشمل مجالات تنموية واستثمارية؟

هذه الأسئلة وغيرها سبقنا اليها غيرنا ففي البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً أثيرت وتثار هذه الأسئلة دوماً وهي تشكل منطلقات للأسس التي تبنى عليها برامج الحكومة المتعاقبة إذ تتعلق الاجابة عنها بشكل أو باخر بدور القطاعين العام والخاص في مضمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية..

- التخصيص الأمثل للمواردالعامة:-

تعلمنا النظرية الاقتصادية أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة قائمة في مختلف دول العالم بلا استثناء تتفاوت حدتها من مجتمع الى آخر بتفاوت موارده الاقتصادية المتاحة وقدراته الانتاجية وطريقة استغلاله لتلك الموارد والقدرات..

والوقائع الأكثر صوابية في منظور اللحظة الزمنية الراهنة أن القطاع الخاص يمتلك آليات أكثر قدرة على استخدام الموارد استخداماً رشيداً ولذلك تتجه المجتمعات الى تنمية دور هذا القطاع اعتماداً على الأساليب المتبعة حالياً والتي تعتمد على القطاع العام الحكومي بدرجة أساسية بسبب العوامل الآتية:-

أ-حجم السكان ومعدلات نموهم في اليمن لايتناسب وحجم الموارد النفطية والموارد الأخرى بالمقارنة بالدول النفطية المجاورة.

ب- تكلفة تقديم الخدمات الحكومية في القطاع العام أعلى بكثير من تكلفة تقديم هذه الخدمات في القطاع الخاص وهذا يسهم في انخفاض معدلات التغطية بالخدمات العامة.

ج- مساهمة القطاع الخاص ومعدلات نموه في الجمهورية اليمنية وخاصة في قطاعات التنمية البشرية لايتناسب وحاجات السكان والدور المتوقع من هذا القطاع ذلك لأن هذا القطاع يعتمد في نموه على سوقه المحدودة في الواقع فمثلاً في قطاع التعليم لايقوى على دفع تكاليف التعليم الخاص إلا قلة قليلة من السكان في المدن الرئيسية وهذا يعني محدودية توسع وانتشار القطاع الخاص التعليمي اعتماداً على هذه الآلية غير الفاعلة.

ان التخصيص الأمثل للموارد العامة (ويقصد بها هنا الايرادات العامة للدولة) يمكن أن يتم من خلال البحث عن وسائل مبتكرة تضمن توافر ادارة ذات كفاءة وفعالية أعلى وفي الغالب ستكون هذه الادارة هي ادارة القطاع الخاص ولأن هذا المقال لايستوعب كافة القطاعات الخدمية للدولة لتعذر ذلك فسيكتفي الكاتب بمثال على امكانات التخصيص الأمثل للموارد العامة عبر القطاع الخاص من خلال قطاع التربية والتعليم..

- التربية والتعليم

أ- تتميز خدمة التعليم بالمميزات الآتية:-

● أنها حق يأتي على رأس قائمة الحقوق الدستورية لأي مواطن لايمكن لأي نظام سياسي التخلص منه.

● أن قطاع التعليم هو القطاع الذي ترتبط به كل أسر مباشرة عن طريق أحد أو بعض أفرادها ممن هم في سن التعليم ونادره هي الأسرة التي لاترتبط بهذا القطاع بشكل يومي..

● إن التعليم هو أساس التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية وبدون توافره وتطوره لايمكن تحقيق التنمية المنشودة.

● تصب أنشطة السلطة المحلية في معظمها في هذا القطاع حيث تشكل نفقات التعليم حوالي (٧١٪) من اجمالي نفقات السلطة المحلية وبشكل مع قطاع الصحة حوالي (٨٢٪) من اجمالي نفقات السلطة المحلية..

● اذا وجد أي أسلوب ابتكاري يخفض التكاليف في هذا القطاع ويرفع معدلات التغطية بالخدمة التعليمية وتحسين جودة الخدمة فان هذا القطاع الحساس قد يشكل نموذجاً لبقية القطاعات.

ب- أسلوب التخصيص المقترح:

قيام متعهدين من القطاع الخاص بتقديم الخدمة التعليمية للسكان خاصة في المناطق الريفية مقابل قيام الدولة بدفع تكلفة تعلم كل طالب دون قيامها بتقديم الخدمة مباشرة..

المزايا:-

تكلفة الطلب: في القطاع الحكومي العام تساوي حوالي (٢٠٦٢٥ ريال) مقابل (١٠٠٠٠ ريال) في القطاع الخاص وانخفاض التكلفة في القطاع الخاص ستحدث بسبب وفورات الحجم الذي سيوفرها تعاقد الدولة مع المتعهدين من القطاع الخاص حيث يضمن حصول المتعهد على عدد من الطلاب (بحدود ٥٠٠ طالب) يمكنه من تحقيق تلك الوفورات ويحقق له أرباح في ظل تلك التكلفة المنخفضة..

● يساعد على تحقيق الهدف التربوي للمجتمع: والمتمثل في تغطية السكان في سن التعليم بهذه الخدمة وبجودة مناسبة ذلك لأن التكلفة تمثل حوالي (٥٠٪) من تكلفة القطاع الحكومي وقد تصل الى حوالي (٣٠٪) في حالة المقارنة على أساس الزيادات المتوقعة في نفقات التعليم الناتجة عن اصلاح هيكل الأجور والمرتبات بالجمهورية في قطاع التعليم فاذا كان العجز في معدلات التغطية يمثل حوالي (٣٥٪) من السكان في سن التعليم بالجمهورية فان هذا الاسلوب يضمن تغطية هذه النسبة بنصف تكلفة القطاع العام الحكومي وفقاً للمستوى الحالي للانفاق التربوي.

● المزايا الاجتماعية: وتتمثل في وصول خدمة التعليم الى كافة السكان في سن التعليم ورفع مستوى التشغيل لخريجي الجامعات وخاصة في المناطق الريفية (المديريات) وهو مايحقق جزء من العدالة الاجتماعية المستهدفة.

● المزايا الاستراتيجية: وتتمثل في عدة مزايا استراتيجية أهمها:-

● توفير البنية الأساسية للقطاع الخاص التعليمي وقد يمهد ذلك لمشاركة أكبر للأسرة في تكلفة التعليم بالمستقبل في حالة تحسن مستوى دخل الأسرة.

● في حالة نجاح الأسلوب فقد يشكل ذلك نموذجاً للتفكير في أساليب ابتكارية مشابهة في بقية القطاعات الخدمية الحكومية وقد يترتب على ذلك تخفيض الانفاق العام الكلي ومن ثم تجنيب الموازنة العامة العجز والاقتراض وغير ذلك من المشاكل المالية والاقتصادية.

● يسهم الأسلوب في حالة نجاحه في تقليل النفقات التحويلية المقدمة للشخصيات الاجتماعية والمشائخ وذلك بتحويل هذه النفقات الى نفقات منتجة عبر استبدالها بأسلوب الربح الاقتصادي الذي سيحصل عليه متعهد القطاع الخاص التربوي والذي يتوقع أن يكون في الغالب من أوساط المشائخ والوجهاء المقتدرين مالياً في المناطق الريفية..

«مدير عام فرع المعهد الوطني للعلوم الإدارية بمحافظة إب